



واقع الحرّيات: تحليل الخطاب الرقمي المتعلّق بحريّة التعبير في لبنان

تشرين الأول 2023

المؤلف
جاد صفوان



Ministry of Foreign Affairs of the
Netherlands



THE SAMIR KASSIR FOUNDATION

قائمة المحتويات

3	مقدمة
4	المنهجية
5	تحليل الشعور السائد
8	الإطار الزمني
10	الانتماء السياسي
13	الخاتمة

مقدمة

في عصر يتم فيه الاحتفاء بالتبادل الحرّ للأفكار وأشكال التعبير الثقافي باعتبارها ركناً أساسياً من أركان المجتمعات الديمقراطية، تُشير التطوّرات الأخيرة في لبنان إلى انحراف مُقلّق عن هذه المُثُل التي كان لبنان يعتزّ بها يوماً. من هنا، يتطرّق هذا التقرير إلى سلسلة من الأحداث التي أثارت نقاشات حول حُرّية التعبير والرقابة وحماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في السياق اللبناني. في الواقع، لا تُؤكّد الأحداث الواردة في هذا التقرير درجة تعقيد هذه القضايا فحسب، بل تُبرز أيضاً أهميتها الحاسمة في دولة تُبحر في مياه سياسية واجتماعية مضطربة.

ولبنان، الذي اشتهر يوماً بمشهدته الإعلامي النابض بالحياة وانفتاحه على وجهات النظر المتنوّعة، يواجه اليوم صعوبةً بسبب تضيق الخناق على حُرّية التعبير. لذا، في خضمّ التوترات الطائفية والمناخ القمعي المتزايد للأقليات والفئات المهمّشة، يكشف تحليلنا لخمس حالات مختلفة، التحديات المتعدّدة الأوجه الناجمة عن الرقابة والقيود على حُرّية التعبير.

يُقدّم هذا التقرير النهائي فحصاً شاملاً لخمس دراسات حالة رئيسية، مُسلّطاً الضوء على آثارها على حُرّية التعبير والإعلام والفنون وحقوق الإنسان في لبنان. فيُشكّل شهادةً على التحديات النامية التي يواجهها المدافعون عن هذه الحقوق الأساسية في مشهد سريع التغيّر. ويؤكد التقرير على ضرورة البقاء يقظين جداً في الدفاع عن هذه الحُرّيات في مشهد ثقافي وإعلامي يعاني من قيود متزايدة في لبنان وخارجه.

ومع أنّ هذا التقرير سيذكر فقط عيّنة من الحالات الجديدة بالملاحظة بحسب الحاجة، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ كل حالة من الحالات الخمس الواردة أدناه قد نوقشت بشكل منفصل في تقريرها الخاص:

1. تُركّز القضية الأولى على حظر فيلمي «لايت بير» و«مينيونز: صعود غرو»، لتضمّنهما مشاهد عن مجتمع الميم-عين وبسبب ما اعتبر مساساً بالحساسيات الدينية.
2. وتتعلّق القضية الثانية بالمشهد الساخر الذي قدّمته مقدّمة قناة الجديد، الإعلامية داليا أحمد، والممثّلة جوانا كركي، ممّا أدى إلى ضجّة وهجمات عنيفة على القناة.
3. وترتبط القضية الثالثة باستدعاء مدير منصّة ميغافون جان قصير من قبل أمن الدولة على خلفية نشر مقالة انتقادية.
4. وتتناول القضية الرابعة استدعاء مجلس نقابة المحامين في بيروت المحامي والمدافع عن حقوق الإنسان نزار صاغية، ردّاً على انتقاده تعديل ميثاق شرف نقابة المحامين في بيروت.
5. أما القضية الخامسة، فتُركّز على الصحافية دينا صادق التي واجهت دعوى قانونية وحكماً بالسجن ردّاً على تغريدة نشرتها على وسائل التواصل الاجتماعي.

المنهجية

أجرت مؤسسة سمير قصير تحليلاً مفصلاً لردود الأفعال على وسائل التواصل الاجتماعي في لبنان في ما يتعلّق بدراسات الحالة الخمس المذكورة أعلاه. وكان الهدف الأساسي من ذلك تقييم المشاعر السائدة لدى الجمهور اللبناني تجاه النقاشات الرئيسية حول حرية التعبير. ولضمان أقصى قدر من الدقّة والكفاءة في عملية الرصد هذه، تعاونت مؤسسة سمير قصير مع شركة «ريبوتل» (Reputell)، المتخصصة بخدمة البيانات، والتي تمتلك إمكانية الوصول إلى مجموعات بيانات واسعة النطاق، فضلاً عن البرمجيات اللازمة لتحديد المحتوى ذي الصلة وفرزه. فتمكّن هذه المنهجية مؤسسة سمير قصير من التأكّد بشكل أفضل ممّا إذا كانت النقاشات المتعلّقة بدراسات الحالة قد انعكست في الفضاء الإلكتروني أم لا، وإن فعلت، فبأي طريقة. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الدراسة لا تهدف إلى تقديم رؤية شاملة للنقاش الرقمي، بل تسعى إلى تسليط الضوء على الجهات الفاعلة البارزة، والمنصّات المستخدمة، والأنماط القابلة للتمييز التي تعكس أحداث الحياة الواقعية.

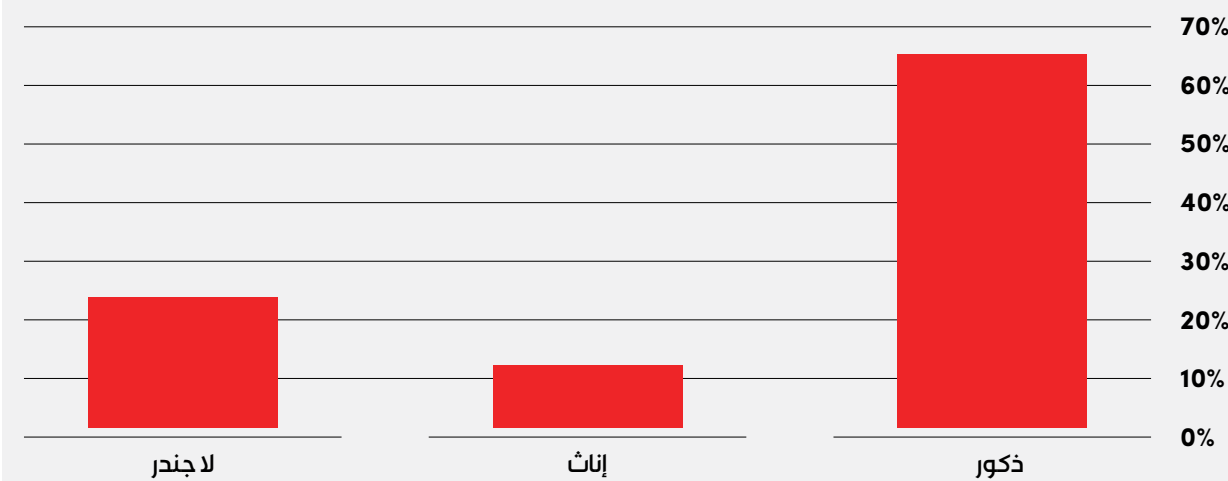
لكل دراسة حالة/تقرير، تمّ اختيار مجموعة محدّدة من الكلمات الرئيسية بعناية، وتحديد فترة رصد تمتدّ منذ وقوع الحادث وحتى أسبوعين بعد ذلك.

فترة الرصد بشكل عام: 13 حزيران 2022 – 1 أيار 2023.

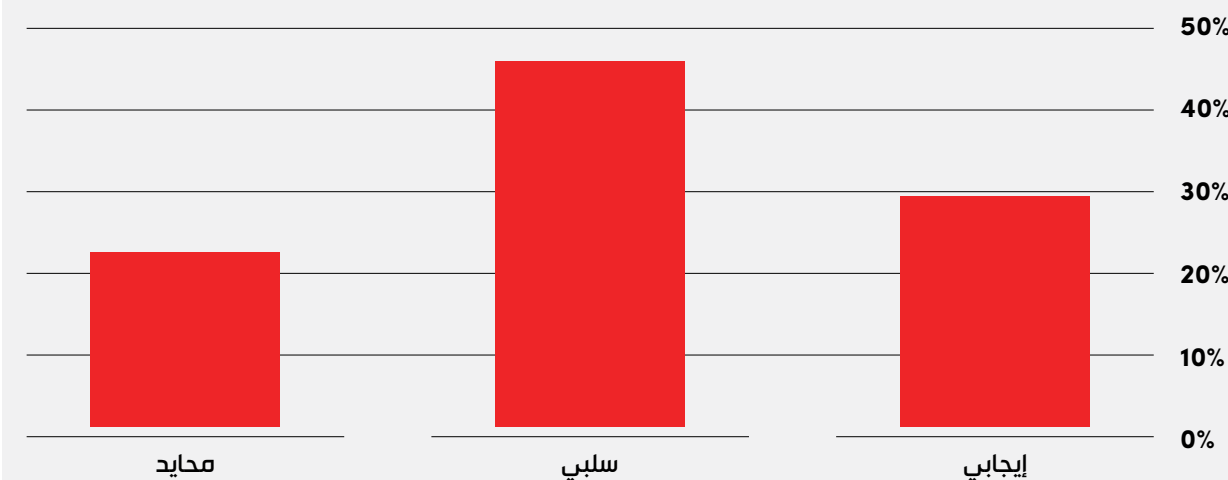
أثبتت لنا التجربة أنّ المواضيع الواسعة مثل حرية التعبير أو حقوق الإنسان تتطلّب أكثر من تقرير واحد لتقييمها بشكل صحيح. وبصرف النظر عن مدى دقّة اختيار الكلمات الرئيسية، اختارت مؤسسة سمير قصير التعمّق في دراسات الحالة الخمس المذكورة سابقاً، وتجميع أنماط النشاط عبر الإنترنت، وتقييم ردود الأفعال على حالات معيّنة من انتهاكات حرية التعبير. فيمكننا هذا النهج من التعمّق في أوجه التحيز المحتملة، وتقييم موقف المجتمع الإلكتروني اللبناني بشأن مسائل حرية التعبير بشكل أكثر واقعية.

تحليل الشعور السائد

الرسم 1. توزع الحسابات وفقاً للجنس



الرسم 2. توزع الحسابات وفقاً للموقف



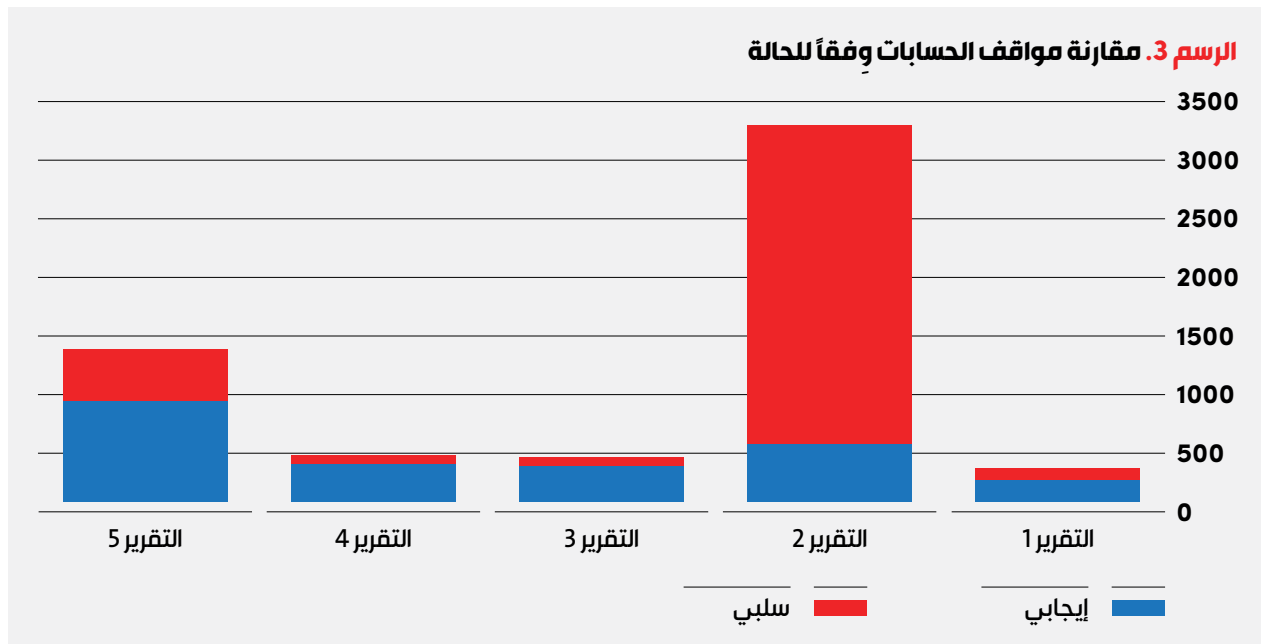
تصنيف التغريدات/الحسابات:

- التغريدات الإيجابية: التغريدات التي أدانت الاعتداء على حرية التعبير، وأعربت عن دعمها لحرية التعبير، و/أو ردت على التغريدات السلبية ودحضتها.
- التغريدات السلبية: التغريدات التي هاجمت حرية التعبير و/أو دعمت مرتكب الانتهاك.
- التغريدات المحايدة: التغريدات التي لم تُهاجم أيّاً من الطرفين أو تدعمه، فضلاً عن التغريدات التي تضمّنت استفسارات حول القضايا التي تمّت مناقشتها أو نشرت وقائع حول الحادثة.

شملت عملية الرصد ما مجموعه 27760 تغريدة، كتبها 7614 مساهماً. ويوضح الرسم 1 أعلاه توزيع هذه التغريدات بحسب الجنس بين حسابات الذكور والإناث والحسابات غير المحددة. وتكشف البيانات عن هيمنة ملحوظة للمساهمين الرجال الذين يُمثّلون ثلثي المجموع. في المقابل، شكّلت النساء مؤلفات التغريدات 11% فقط من المساهمين، في حين أنّ 23% من الحسابات الناشرة للتغريدات لم تكشف عن انتمائها إلى جنس معيّن. تؤكد هذه الملاحظة أنّ الرجال يميلون إلى أن يكونوا أكثر نشاطاً واستعداداً للتعبير عن آرائهم عبر الإنترنت.

يوضح الرسم 2 أنّ 46% من المساهمين (3531 فرداً) كتبوا محتوى يُمكن اعتباره مُناهضاً لحرية التعبير (سلبي). في المقابل، نشر 29% (2223 مساهماً) تغريدات تُروّج لقيم حرية التعبير. أخيراً، نشر 23% من المساهمين (1691) تغريدات تصنّف على أنها مُحايدة. تُشير هذه البيانات إلى أنّ عدداً وافراً من حسابات الرجال اتّخذ مواقف ضدّ حرية التعبير، وهو أمرٌ يطرح أسئلة حول الامتيازات الجندرية والدور الذي تؤديه خصائص الذكورية السائدة في المساحات الإلكترونية، كما يتّضح من التوزيع وفقاً للجنس أعلاه.

وتخدم الحسابات/التغريدات المحايدة هدفاً مزدوجاً. فأولاً، يتمّ جمعها وتحليلها لتكوين نظرة متكاملة. ثانياً، يُمكن أن يُشكّل المحايدون نوعاً من مجموعة «تحكّم»، تعكس مستوى الاستقطاب في النقاشات الإلكترونية. فإذا كانت نسبتهم منخفضة، يُشير ذلك إلى ارتفاع نسبة المشاعر الإيجابية أو السلبية، ممّا يدل على ارتفاع مستوى الاستقطاب في الحديث، والعكس صحيح. مع ذلك، عند فحص الأرقام في الرسم 2 بشكل دقيق، يُمكن استخلاص أفكار متعمّقة تتجاوز الملاحظات السطحية.



1 يُعرّف المساهمون على أنهم الأفراد الذين يتحكّمون في الحسابات. ويجوز أن تُستخدم كلمتا «الحساب» و«المساهم» بشكل مترادف في هذا التقرير.

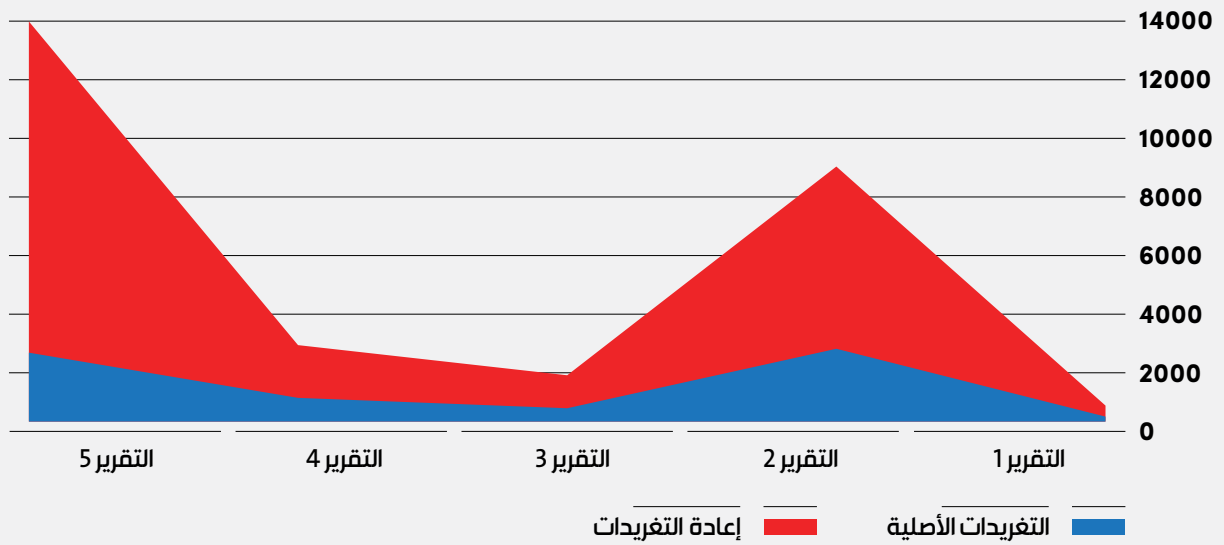
يُركّز الرسم 3 على الحسابات الإيجابية والسلبية في المقام الأول. فنلاحظ، للوهلة الأولى، عدداً كبيراً جداً من الحسابات التي ساهمت في التقرير رقم 2 (3310 مساهمين)، أي النقاش حول المشهد القصير بين داليا أحمد وجوانا كركي، يليها 1342 مساهماً في التقرير 5، أي الحكم بالسجن على ديما صادق. يدلّ هذا على اهتمام أكبر بالمناقشات المتعلقة بالشخصيات التلفزيونية.

وتبرز ملاحظة أخرى جديرة بالاهتمام عندما نفحص الحسابات الإيجابية في الرسم 3. فباستثناء التقرير 2 (داليا أحمد وجوانا كركي)، تكشف كل دراسة حالة تقريباً عن نسبة عالية بشكل ملحوظ من الحسابات الإيجابية بالمقارنة مع السلبية. وتستمر هذه النسبة في النمو مع مرور الوقت، ممّا يُشير إلى تزايد التعبئة الإلكترونية دفاعاً عن حرية التعبير ومقاومة الخطاب المؤيّد للقمع.

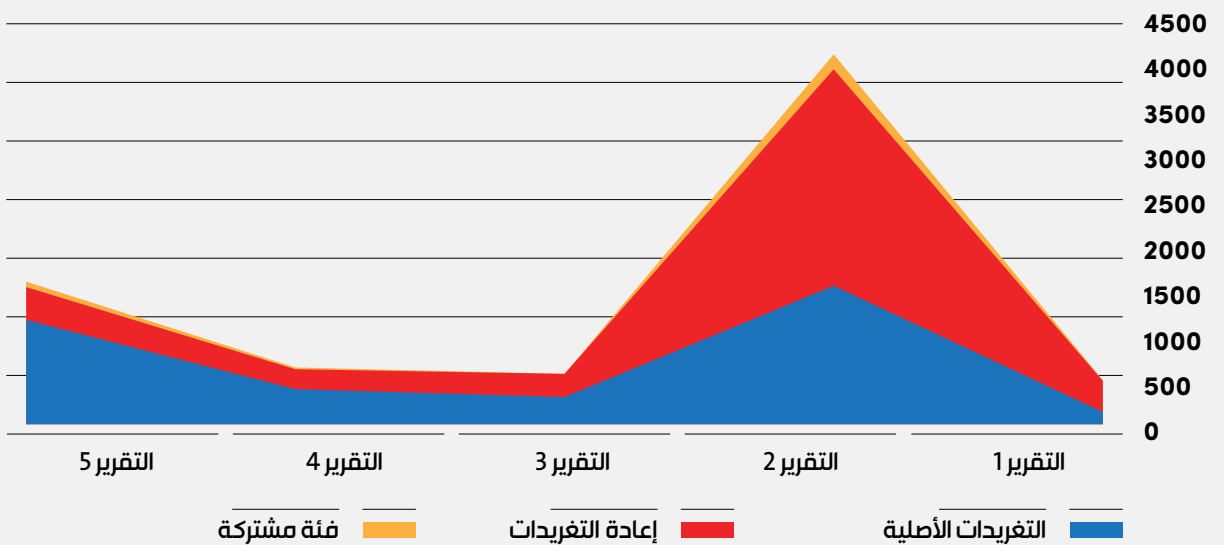
ولكن قبل التعمّق أكثر، لا بدّ من التوقّف عند سؤال آخر يثيره الرسم 3: ما هي العوامل التي تساهم في أن تؤدّي دراسات حالة معيّنة إلى مثل هذا «الارتفاع الحادّ» في البيانات؟ في هذا السياق، يبرز التقرير الثاني باعتباره حالة متميّزة واضحة، ولكن التقرير الخامس (ديما صادق) يكشف أيضاً عن بعض الخصائص المميّزة إلى حدّ ما. بأيّ حال، سيتمّ التعمّق في هذا السؤال بمزيد من التفاصيل في قسم لاحق من هذه الدراسة. ومع ذلك من الضروري، في الوقت الحالي، استخلاص أكبر قدر ممكن من الأفكار انطلاقاً من الاتجاهات الشاملة التي تُقدّمها البيانات.

الإطار الزمني

الرسم 4. توزع التغريدات خلال فترة الرصد



الرسم 5. توزع الحسابات خلال فترة الرصد



يقدم الرسم 4 تحليلاً ثاقباً للتغريدات التي تمّ رصدها والبالغ عددها 27760 تغريدة. ومن بينها، تمّ تحديد 6427 تغريدة كمحتوى أصلي كتبه أصحاب الحسابات، في حين أُعيد تغريد المتبقية منها وعددها 21333 - أي أنه محتوى تمّت مشاركته من المصادر الأصلية. ومجرّد وجود 3.3 إعادة تغريد تقريباً لكل تغريدة يعكس التأثير المرتفع الذي يتمتّع به أصحاب التغريدات الأصلية، فضلاً عن مكانة محتواهم. كما يُشير أيضاً إلى مستوى عالٍ من التجانس داخل الشبكات.

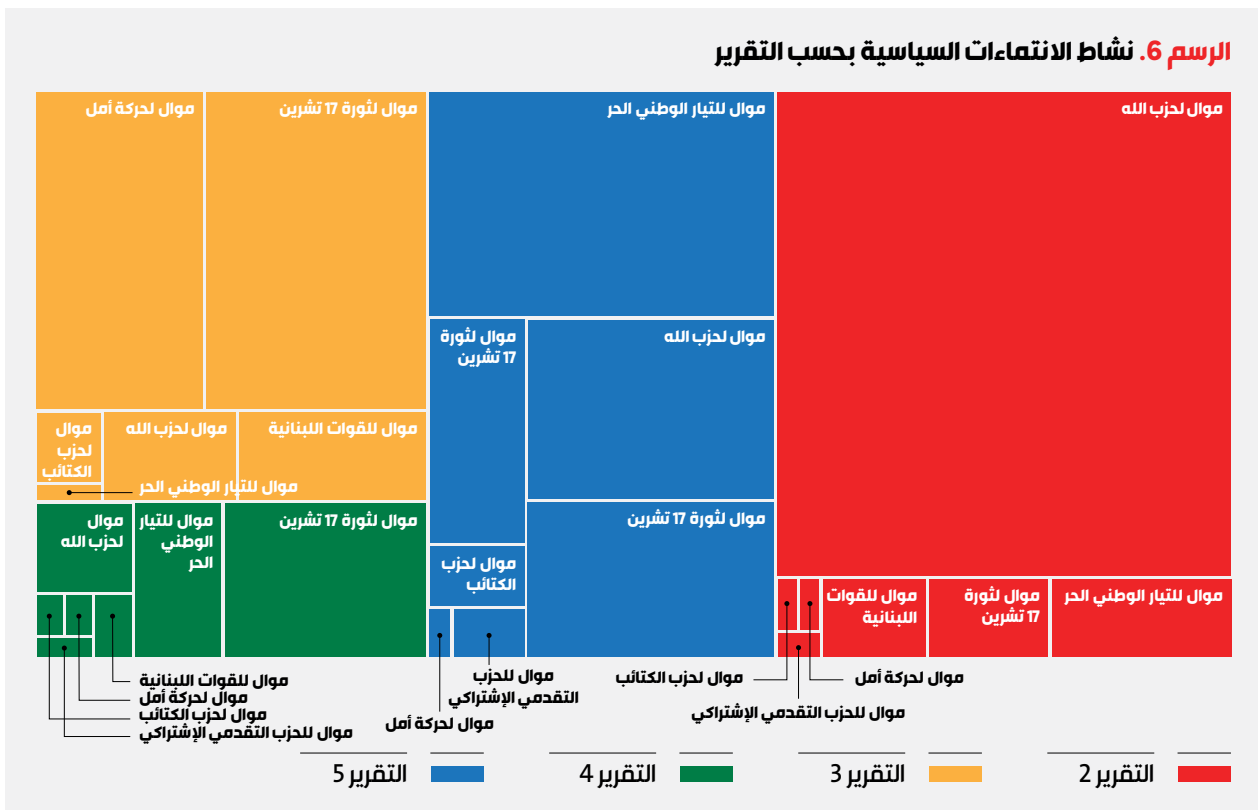
هذا من جهة. أما من جهة أخرى، فيكشف الرسم 5 أنه من بين 7614 حساباً مشاركاً في المناقشات الإلكترونية تقريباً، فإن 3641 حساباً صُنّفت على أنها «مُنشئ محتوى أصلي»، بينما صُنّفت 3710 حسابات على أنها «مُعيد للتغريدات». أما الفئة الثالثة، والتي تحمل اسم «الفئة المشتركة»، فتضم 263 حساباً، وقد شاركت في نشر التغريدات الأصلية وإعادة التغريد. في المتوسط، نشر كل حساب أصلي نحو تغريدتين، في حين نشر كل حساب صُنّف كمُعيد للتغريدات حوالي 6 تغريدات. لكن ينبغي أن تؤخذ هذه الملاحظة بتأنٍ، فهذا النمط هو نتاج فترات من النشاط المنخفض نسبياً، تليها فترات من النشاط الإلكتروني العالي للغاية التي تُشير على الأرجح إلى حملات منسّقة عبر الإنترنت.

ولدعم هذا التفسير، يُمكننا مقارنة الرسم 4 بالرسم 5. قد يبدو من غير المتوقع أن تكون نسبة إعادة التغريد في الرسم 4 (77%) أعلى بكثير من نسبة الأفراد الذين يُعيدون تغريد المحتوى (52%) في الرسم 5. يفترض هذا التناقض سيناريو يقوم فيه عدد صغير نسبياً من الحسابات الفردية بإعادة تغريد منشورات معينة بشكل متكرّر، ممّا قد يؤدي إلى تضخيم رسائل معينة.

باختصار، يقدم الرسمان 4 و5 نظرة شاملة إلى طريقة توزّع التغريدات في مختلف مراحل المشروع، ممّا يُمكننا من إجراء العديد من المقارنات واستخلاص الأفكار المعمّقة. فيبدو، في هذه المرة أيضاً، أنّ أعلى مستويات النشاط مسجّلة في التقرير الثاني (داليا أحمد وجوانا كركي) والتقرير الخامس (ديما صادق). ومع ذلك، على الرغم من أن التقرير 5 يحتوي على أكبر عدد من التغريدات، فإنّ التقرير 2 هو الذي يضمّ أكبر عدد من المساهمين بشكل عام. ولا تأتي هذه الاختلافات من عدم، ومع أنها تبدو متناقضة، فهي مؤشّر إلى ظاهرة أكبر وثيقة الصلة بالمشهد السياسي في لبنان.

الانتماء السياسي

الرسم 6. نشاط الانتماءات السياسية بحسب التقرير



يُرتَّب المخطَّط الهيكلية أعلاه التقارير بناءً على عدد المساهمين (من اليمين إلى اليسار)، ثم يُقسَّم هذه المجموعات بحسب الانتماء السياسي، ممَّا يُمكن من استخلاص عدَّة ملاحظات هامَّة. أولاً، يحتلُّ التقريران الثاني (داليا أحمد وجوانا كركي) والخامس (ديما صادق)، كما كان متوقَّعاً، المركزين الأول والثاني من حيث عدد المساهمين. لكن يُمكن استخلاص أفكار أكثر دقَّة هنا. فقد لوحظ أنَّ الأحزاب السياسية الأكثر نشاطاً هي حزب الله والتيار الوطني الحرّ في كلتا الحالتين. فيحتلُّ حزب الله الصدارة في التقرير 2، في حين يحتلُّ التيار الوطني الحرّ الصدارة في التقرير 5. ويتضمَّن هذان التقريران أيضاً غالبية الحسابات السلبية التي رصدتها الدراسة، ممَّا يُشير إلى وجود علاقة بين المحتوى السلبي والحسابات المؤيِّدة لحزب الله وللتيار الوطني الحرّ.

يكمن القاسم المشترك بين التقريرين 2 و5 في انتماءات المساهمين السياسية، ولا سيَّما حزب الله والتيار الوطني الحرّ. فلمُناصري هذين الحزبين تاريخ في شنِّ هجمات منسَّقة وعنيفة في كثير من الأحيان ضدَّ خصومهم السياسيين، وكثيراً ما يلجؤون إلى خطاب الكراهية، بما في ذلك الخطاب التحريضي والإشكالي، والدعوة إلى العنف. ويُسلِّط التقرير الخامس الضوء أيضاً على حملة إلكترونية محتملة ضدَّ ديما صادق، وهي معارضة سياسية بارزة لحزب الله استهدفها أنصار الحزب مراراً وتكراراً في ظروف مختلفة. كما كانت هدفاً مفضلاً لمؤيدي التيار الوطني الحرّ أيضاً، وفق ما يتَّضح من الحالات السابقة مثل التقرير الخامس.

لإضفاء الوضوح على هذه الشبكة المعقدة من المعلومات، من المفيد النظر في متغيّرين أساسيين يوضّحهما الرسم 6، لشرح الديناميات المعنيّة بهذه الحالة:

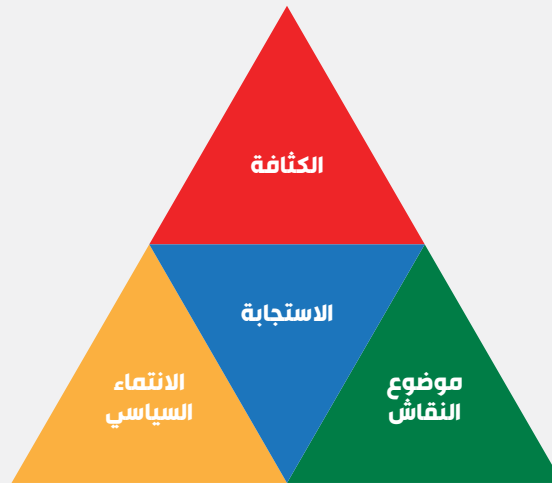
- كثافة الاستجابات (عدد الحسابات/التغريدات)
- الانتماء السياسي

وفي الواقع، تُجسّد العلاقة الحاسمة التي تربط هذين المتغيّرين معاً الموضوع نفسه. فيُعدّ هذا الموضوع العامل الرئيسي الذي يُحدّد من المستجيب (على أساس الانتماء السياسي) وكثافة استجابته (التي تُقاس بعدد الحسابات/التغريدات) على السواء. ومن خلال الربط بين المواضيع التي تُغطّيها هذه التقارير ومستوى تفاعل ومساهمة الحسابات ذات الانتماء السياسي، يبرز نمط واضح يعكس، عملياً، معادلةً معيّنة.

في هذا الإطار، من الضروري أن ندرك أنّ الاستجابة بشكل عام تتشكّل استناداً إلى ثلاثة متغيّرات أساسية، هي:

- كثافة الاستجابات (عدد الحسابات/التغريدات)
- الانتماء السياسي للحسابات المشاركة
- حساسية الموضوع بالنسبة إلى المستجيبين

الرسم 7. العوامل المؤثرة على مستوى الاستجابة



بالعودة إلى مقدّمة هذه الدراسة، يدور التقرير الثاني حول ردّ الفعل العنيف على مشهد ساخر بُثّ في 21 كانون الأول 2022، خلال إحدى حلقات برنامج تلفزيون الجديد «فشة خلق». وركّز المشهد الذي قدّمته الإعلامية داليا أحمد والممثلة جوانا كركي على النساء الشيعيات من جنوب لبنان، مصوّراً إياهنّ كمتعجرفات وميالات إلى تصوير أنفسهنّ كضحايا. كما تضمّن المشهد تلميحات جنسية تتعلق ببعض السمات الخلقية كالعيون الزرقاء والشعر الأشقر، ناسباً إياها بشكل فكاهي إلى الغزوات الأجنبية للبنان. كان هذا الموضوع حسّاساً بالنسبة إلى مناصري حزب الله بشكل خاص، الأكثر حضوراً على الإنترنت بالمقارنة مع مناصري حركة أمل، والأكثر تفاعلاً مع الموضوع من مؤيدي التيار الوطني الحرّ. وهذا ما يُفسّر انتشار ردود أفعال حزب الله في الرسم 6 أعلاه.

من جهة أخرى، يتعمّق التقرير الخامس في ردود الأفعال على الحكم الصادر عن القاضية روزين حجيلي بسجن الصحافية ديما صادق لمدة سنة، في إطار الدعوى القضائية التي رفعها ضدها التيار الوطني الحرّ ورئيسه النائب جبران باسيل بتهمة التحريض على الفتنة والقذح والذمّ. وتعود هذه الدعوى إلى تغريدة نشرتها صادق في 7 شباط 2020، أشارت فيها إلى التيار الوطني الحرّ بـ«النازي». وزعمت هذه التغريدة (التي حذفتها في وقت لاحق) وقوع حادثة عنف خلالها مناصرو التيار الوطني الحرّ شاباً يُدعى زكريا المصري من طرابلس، تحت جسر فؤاد شهاب في جونبة. فكان هذا الموضوع أكثر حساسية بالنسبة إلى مؤيدي التيار الوطني الحرّ، وحساساً إلى حدّ ما بالنسبة إلى مؤيدي حزب الله (الذين غالباً ما ينتقدون ديما صادق بسبب أو من دون سبب)، ممّا يُفسّر الدور الأكبر لمؤيدي التيار الوطني الحرّ في الاستجابات عبر الإنترنت (67 استجابة) في الرسم 6 أعلاه.

أخيراً، تحتلّ الحسابات المؤيدة لانتفاضة 17 تشرين المرتبة الثالثة في الرسم 6، لكلّ من التقريرين 2 و5، ولكنها تتصدّر التقارير الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أنّ الحسابات الإيجابية ظهرت بشكل كبير في التقارير التي برزت فيها الحسابات المؤيدة لانتفاضة 17 تشرين، ممّا يُشير إلى وجود علاقة محتملة بين الحسابات الإيجابية (المؤيدة لحرية التعبير) والحسابات المؤيدة لانتفاضة 17 تشرين. ويتعرّز هذا الارتباط نظراً إلى أنّ هذه الحسابات تدعم عادةً مواضيع حقوق الإنسان، ولا سيّما تلك المتعلقة بالأقليات (النساء، مجتمع الميم-عين، اللاجئين، وما إلى ذلك). ومردّد ذلك جزئياً إلى كونها تعود إلى ناشطين تقدّمين ومدافعين عن حقوق الإنسان. حتى في النقاشات المشحونة سياسياً، كتلك الواردة في التقريرين 2 و5، لم يشهد معدل الاستجابة تقلّبات كثيرة.

مع ذلك، كانت الحسابات المؤيدة لانتفاضة 17 تشرين أكثر نشاطاً في الردّ على قضية ديما صادق بالمقارنة مع مشهد تلفزيون الجديد، وذلك لعدّة أسباب محتملة. أولاً، في ظلّ الاستقطاب المتزايد في المجتمع، تبقى السخرية قضية حسّاسة في لبنان. وقد اعتبرت بعض الحسابات الإيجابية أنّ المشهد التمثيلي نفسه كان مبتذلاً. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال عامل التهريب الذي يمارسه حزب الله جزءاً من الواقع اللبناني، ويُمكن القول إنه أقوى من عامل التهريب الذي قد يمارسه أنصار التيار الوطني الحرّ. أخيراً، لما كانت قناة الجديد وسيلة إعلامية تقليدية، فقد يدفع ذلك بعض الحسابات المؤيدة لانتفاضة 17 تشرين إلى التشكيك فيها. من هنا، من المحتمل أن تكون كل هذه العوامل قد أدّت إلى تردّد هؤلاء المؤيدين في تقديم الدعم بشأن ما قد يعتبرونه مزحة سمجة.

في المقابل، تُعتبر ديما صادق شخصية معروفة في أوساط المعارضة كصوت مناهض للمنظومة الحاكمة. إلى جانب ذلك، يُشكّل الحكم بالسجن على صحافي ينشر تغريدات سابقة مثيرة للقلق في فترة تشنّ فيها السلطات حملة قمع ضدّ الأفراد الذين يُجاهرون برأيهم، في حين أنّ المجرمين ذوي الغطاء السياسي يسرحون ويمرحون من دون رادع أو عقاب. لذا، قد تشعر الحسابات المؤيدة لانتفاضة 17 تشرين، عند احتساب نسبة الخطر إلى الربح، أنها ستُجازف بخسارة أكبر في هذا السيناريو.

الخاتمة

يظهر، من خلال فحصنا للخطاب الإلكتروني في لبنان، أنّ هناك مشهداً معقّداً من الآراء والمواقف تجاه حرّية التعبير. ولعلّ إحدى الملاحظات اللافتة للنظر هي التفاوت الواضح بين الجنسين في التعبير على الإنترنت، حيث يبدو الرجال أكثر تحمّساً وارتياحاً لمشاركة آرائهم. فيطرح هذا التناقض أسئلةً مهمّةً حول الامتيازات الجندرية وتأثير خصائص الذكورية السامّة في الفضاءات الرقمية.

ومع ذلك، يظهر اتّجاه متناقض عندما نقوم بتحليل المشاعر العامة التي تظهر على الإنترنت. ففي كل تقرير وحالة تقريباً، لا ننفك نلاحظ نسبةً أعلى بكثير من الحسابات الإيجابية بالمقارنة مع السلبية منها.

ومن بالغ الأهمية أيضاً الاعتراف بأنّ تصاعد الخطاب المناهض لحرّية التعبير ينبع في المقام الأول من تقريرين، تتمثّل فيهما غالبية الحسابات السلبية. فتُشير هذه النتائج إلى وجود علاقة بين هذا الخطاب ومشاركة الحسابات المؤيِّدة لحزب الله والتيار الوطني الحرّ في النقاشات عبر الإنترنت.

وفي إطار سعينا إلى تقييم النظرة إلى حرّية التعبير في الفضاء الرقمي اللبناني، استخلصنا من دراسات الحالة التي حللناها أفكاراً قيّمة حول الأنشطة وردود الأفعال الإلكترونية لأحزاب سياسية معيّنة على المواضيع التي تهتمّها. من هنا، تكشف هذه الدراسة، لدى تحليلها مع التقارير الفردية التي سبقتها، عن وجود صلة بين المواقف المضرة بحريّة التعبير من جهة ونطاق وكثافة الاستجابات الإلكترونية للمواضيع التي تُعتبر حسّاسةً من جهة أخرى.

وعلى الرغم من أنّ البيانات قد ترسم صورةً قاتمة في بعض الأحيان، من الضروري عدم الاستسلام لليأس. فتكشف الأرقام عن موجة مستمرة ومتزايدة باطراد من المواقف المقاومة للقوى التي تسعى إلى تقويض حرّية التعبير. لكنّ هذه المسيرة نحو مجتمع أكثر انفتاحاً وديمقراطيةً محفوفة بالتحدّيات من دون شك. من هنا، يجب أن تتطوّر هذه الموجة حتى تُشكّل مجتمعةً أكثر قوةً، وأقدر على الاستمرارية، من المدافعين المصمّمين على دعم مبادئ حرّية التعبير وحقوق الإنسان في المجال الرقمي وخارجه.

يُمكن مشاركة هذا العمل ونسخه وتوزيعه ونقله شرط نسبه إلى مؤسسة سمير قصير، ولكن من دون الاعتبار بأي شكل من الأشكال أنَّ مؤسسة سمير قصير تؤيد استخدام العمل من قبل أي طرف آخر. لا يجوز استخدام هذا العمل لأغراض تجارية.



Ministry of Foreign Affairs of the
Netherlands

تعكس محتويات هذا التقرير آراء مؤسسة سمير قصير والمؤلف، ولا يُمكن الاعتبار أنها تعكس بالضرورة آراء وزارة الخارجية الهولندية.

تصميم: مارك رشدان

ترجمة: نور الأسعد

تدقيق لغوي: يوسف ملحم الهاشم

تشرين الأول ٢٠٢٣ - مؤسسة سمير قصير

مؤسسة سمير قصير

العنوان: ريفرسايد، بلوك سي

الطابق السادس، شارع شارل حلو

سن القيل، المتن - لبنان

هاتف: +٩٦١ ١ ٤٩٩٠١٢

info@skeyesmedia.org

skeyesmedia.org